المجتمع السياسي في الإسلام، من خلال فكر ابن أبي زمنين والطرطوشي: "كتاب أصول السنة، وسراج الملوك نموذجا"

The political community in Islam, through the thought of Ibn Abi Zamanin and Tartoushi: "Book of osoul suna, siraj al molouk as models"

د. هشام المتوكل

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

والتعليم العالي والبحث العلمي/ المملكة المغربية

تاريخ الإرسال 2019/04/28	تاريخ القبول 2019/05/29	تاريخ النشر 2019/09/30

ملخص:

ستكون إشكالية المجتمع السياسي في الإسلام، القضية المحورية التي سيدور حولها هذا الموضوع، والتي من خلال الخوض في تجلياتها، سينكشف الغطاء عن بعض الإشكالات والقضايا، ولاسيما أن مسألة الولاء في فكرنا السياسي، تعد قضية محورية ومعقدة. إذن كيف تناول ابن أبي زمنين، والطرطوشي هذا الإشكال، وكيف عالجاه؟ وما هي الاعتبارات الآنية والبعيدة التي كانت تتحكم في تنظيرهما واجتهادها في المسألة؟.

الكلمات المفاتيح: السياسة، المجتمع، الفكر، الولاء.

Abstract:

The problem of the political community in Islam will be the central issue that will revolve around this issue, which, through delving into its manifestations, will reveal the cover of some problems and issues, especially that the issue of loyalty in our political thought, is a central and complex problem. So how did Ibn Abi Zamanain and Al-Tartoushi deal with this problem, and how did they approach it? And what are the immediate and distant considerations that governed their perspectives and jurisprudence in the matter ?.

Keywords: Politics, society, thought, loyalty.

1. تجليات المجتمع السياسي عند ابن أبي زمنين[1] من خلال كتابه أصول السنة:

1.1 الطاعة أساس المجتمع السياسي:

لقد حث فقهاء الإسلام من أهل السنة، في أكثر من موقف على ضرورة اتباع القائم بأمر المسلمين والسمع والطاعة له. وذلك حرصا على اجتماع كلمة الأمة، وتوحيد صفوفها. ولن تستطيع أمة مفترقة عن ولي أمرها، طوائف وشيعا، وتتحزب كل واحدة منها لحزبها، أن تحمل لواء القوة، والدفاع عن شريعة الله، وصون مقدساتها، والذود عن أرضها.

لهذا بالغ بعض أهل السنة في تكريم السلطان، والرفع من مكانته، حيث اعتبروه ظل الله في الأرض "وأنه من لم ير على نفسه سلطانا ـ بارا كان أو فاجرا، فهو على خلاف السنة"[2]، قال عز وجل" *يا أيها الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم*"[3]. وعلى رغم أن العلماء فسروا هذه الآية تفسيرات عديدة، فإنها تحوم في كل أحوالها حول شيء واحد، وهو طاعة القائم على أمور المسلمين ؛ حيث نجد ابن عباس رضي الله عنه، شارح الآية السابقة بأن المقصود من ولاة الأمور، هم أمراء الجند، يقول: " كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إذا بعث سرية، أمر عليها رجالا، وأمرهم أن لا يخالفوه، وأن يسمعوا له ويطيعوه"[4]. وقال: زيد بن أسلم، "بأنهم الولاة"، حيث أمرهم الله تعالى بالعدل في حقوق المسلمين، وتأدية أمانته التي استأمنهم عليها، من فيء، وصدقات ونحو ذلك، بقوله تعالى: "*إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها*"[5]، وقوله:" *وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل*"[6]. ثم أقبل على الرعية بعد الابتداء بأولياء الأمر فأمرهم بطاعتهم بهذه الآية المتقدم ذكرها[7]. وكان السلف، رضوان الله عليهم، لا يشترطون في طاعة أولياء الأمر تأديتهم الواجب عليهم من أمور دينهم. بل إنه يجب طاعتهم مهما قصروا في ذلك. ولكن يدعون إلى الحق، ويوجه إليهم

النصح والأمر بالخير. فعليهم ما حملوا، وعلى رعاياهم ما حملوا من السمع والطاعة لهم. روى ابن أبي شيبة عن سماك، عن علقمة بن وائل الحضرمي، عن أبيه قال: "سأل يزيد بن سلمة الجعفي، رسول الله، صلى الله عيه وسلم، فقال: يا رسول الله: أرأيت لو كانت علينا أمراء يسألونا حقهم، ويمنعوننا حقنا، فماذا تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله، فأعرض عنه، فجذبه الأشعث بن قيس، في الثالثة أو في الثانية، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: " اسمعوا وأطيعوا، إنما عليهم ما حملوا، وعليكم ما حملتم"[8].

ومن شدة تضييق السنة في هذا الباب ـ أي الحفاظ على وحدة الجماعة ـ حث علماء السنة على السمع والطاعة لولي الأمر، حتى ولو كان من أراذل الناس نسبا. فقد حدث ابن مهدي قال حدثنا إسرائيل بن يونس، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة، قال: أخذ عمر بيدي فقال: " يا أبا أمية. إني لا أدري لعلنا لا نلتقي بعد يومنا هذا. اتق الله ربك إلى يوم تلقاه كأنك تراه. وأطع الإمام، وإن كان عبدا حبشيا متجدعا. إن ضربك فاصبر، وإن أهانك فاصبر، وإن أمرك بأمر ينقص دينك، فقل طاعة. دمي دون ديني. ولا تفارق الجماعة"[9]، لكن هذا لا ينفي أن تملك زمام أمر المسلمين يتطلب أعلاهم مرتبة في النسب، وأشرفهم في الحسب. وبما أن أشرف الأمم على الإطلاق، أمة العرب، وأشرف هؤلاء قريش، لأنه، صلى الله عيه وسلم، منهم، فإن تولي أمر المسلمين، وقيادتهم كانت من اختصاص قريش، في الجاهلية والإسلام. وقد وردت في ذلك أحاديث كثيرة، رويت عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في هذا المضمار، منها ما رواه إسحاق، عن أحمد بن خالد، عن علي بن وضاح، عن ابن شيبة، قال: "حدثنا معاذ بن معاذ، عن عاصم بن محمد، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: " لا يزال هذا الأمر في قريش، ما بقي من الناس اثنان"[10]، وكذلك الحديث الذي رواه ابن أبي شيبة، قال: "حدثني الفضل بن دكين، عن عبد الله بن مبشر، عن زيد بن أبي عتاب، قال: قام

معاوية على المنبر، فقال: قال، النبي صلى الله عليه وسلم" الناس تبع لقريش في هذا الأمر: خياركم في الجاهلية، خياركم في الإسلام"[11].

2.1 الوحدة مرتكز الفكر السياسي

لقد بالغ علماء السلف في الحث على ضرورة اتباع ولي الأمر، في كل الشؤون التي تقدم فيها، وذلك حفاظا على صيانة وحدة الأمة، واتفاق كلمتها في جميع القضايا الدينية والدنيوية. ومن هذه القضايا الصلاة خلف ولاة الأمور، وهي من الأمور التي قال بها أهل السنة، خاصة في أيام الجمعة والأعياد.

قال محمد: "ومن قول أهل السنة إن صلاة الجمعة، والعيدين وعرفة، مع كل أمير، برا كان أو فاجرا، من السنة والحق. وإن من صلى معهم، ثم أعادها، فقد خرج من جماعة من مضى من صالح سلف هذه الأمة[12]، وذلك أن الله تبارك وتعالى قال: (*يا أيها الذين ءامنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع*)"[13]، وهذا الترغيب الإلهي، والذي يحمل خطاب الأمر بضرورة الإقبال إلى صلاة الجمعة، فإنه يحتم أداءها خلف أي شخص ولي أمر المسلمين، بغض النظر عن دينه وتقواه، أو فسقه وفجوره. وفي ذلك يقول ابن أبي زمنين: "حدثني أبي، عن سعيد بن فحلون، عن يوسف بن يحيى العناقي، عن عبد الملك، رحمه الله، أنه قال في تفسير ما جاءت به الآثار: وإن الصلاة جائزة وراء كل بر وفاجر: إنما يراد بذلك الإمام الذي تؤدى إليه الطاعة"[14]، لأن الصلاة خلفه جائزة، لما في ذلك من حقن دماء المسلمين، فتخليف غيره طعنا في إمامته، تجر إلى سفك الدماء، واستباحة الحرم، وإشعال نار الفتنة بين المسلمين، ولو عرف عنه ميله إلى بعض الأهواء المخالفة للجماعة، مثل الإباضية والقدرية... وغيرهم. فهؤلاء لا بأس بالصلاة خلفهم، كما قال: عبد الملك، رحمه الله. وهو الذي عليه أهل السنة والجماعة[15]، ويبدو أن تخصيص العلماء للجمعة وحدها، دون غيرها، لأنها

من الصلوات التي لا تؤدى إلا في أماكن معروفة، وفي وقت محدد، وليست كأوقات الصلاة الأخرى، قال ابن وضاح: "وسألت يوسف بن عدي عن تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم:" خلف كل بر وفاجر" قال: الجمعة خاصة، قلت: وإن كان الإمام صاحب بدعة؟. قال: "نعم، وإن كان صاحب بدعة، لأن الجمعة في مكان واحد ليس توجد في غيره"[16].

هذا بالإضافة إلى ترغيب العلماء في دفع الزكاة لولاة الأمور، حتى ولو كانوا ظلمة. وهو ما سار عليه النبي، صلى الله عليه وسلم، والصحابة من بعده، فقد روى ابن فحلون، عن العناقي، عن عبد الملك، قال: حدثنا أسد بن موسى، عن الحسن بن دينار، عن محمد بن سيرين، أنه قال: كانت الزكاة من الفاجر وغيره تدفع إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وإلى من استعمل، وإلى أبي بكر، وإلى من استعمل، وإلى عمر، وإلى من استعمله، وإلى عثمان، وإلى من استعمله. فلما كان معاوية ومن بعده، اختلف الناس. فمنهم من دفعها، ومنهم من تصدق بها[17].

ومن هنا تتجلى بعض الآراء الفقهية لابن أبي زمنين الذي أراد التأسيس لحالة من السلم الإجتماعي داخل المجتمع الأندلسي، المتعدد الأعراق والطوائف. من خلال حضه على ضرورة الطاعة السياسية باعتبارها الضامن الأساسي للوحدة المجتمعية داخل المجال الإسلامي.

2. تجليات المجتمع السياسي عند الطرطوشي[18] من خلال كتابه سراج الملوك:

إن كتاب "سراج الملوك"، لأبي بكر الطرطوشي، لا يقل أهمية وقيمة عن المؤلفات السياسية التي اشتهرت في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، حيث إنها تقدم نموذجا فريدا من النماذج التي تكشف عن العلاقة الجدلية القائمة بين الوجود المجتمعي السياسي، وبين

التنظير السياسي لذلك الوجود[19]. وذلك من خلال الوقوف على المرامي البعيدة لتلك الكتابات ولمقاصدها الخفية...باعتبارها مشاريع سياسية، ذات أبعاد تنظيرية، موحدة من حيث الشكل والمضمون[20] تقر بثبات السيرورة التنظيرية للسياسة الإسلامية[21]. فكيف كان الطرطوشي ينظر إلى المجتمع السياسي؟ وماهي محدداته في ذلك؟.

1.2 السلطة السياسية ضرورة وجودية :

"سراج الملوك" هو محاولة في فلسفة السياسة، والاجتماع البشري، ومحتوى الكتاب يؤكده الطرطوشي بنفسه، إذ يقول عن كتابه: "سراج الملوك والخلفاء، ومنهاج الولاة والأمراء، وتدبير الملك والدول، مقتضب من كتاب الله تعالى العزيز، وأخبار الأنبياء، عليهم السلام، وسياسات ملوك العرب والعجم، والروم والفرس، والهند والسند، ومستحسن أخلاقهم وأخبارهم، ونوادر كتابهم وتوقيع رؤسائهم"[22].

وهو يعتبر إقامة السلطان أو الوازع السياسي في الأرض[23]، ضرورة من ضرورات قيام المجتمع البشري. ومضمون هذه الرؤية عنده، تقوم على أساس تلك الحاجات البشرية الاضطرارية إلى الاجتماع، وإلى وازع سياسي يسوسهم ويدبر شؤونهم وفق السنن الكونية، وبمقتضى التشريع الإلهي، باعتبار هذا الأخير خطابا تعبديا يلزم إقامة وازع سياسي تنتظم به شعائر الدين، ومقومات الحياة، وتجمع العباد[24].

ضمن هذه الرؤية، رغب الطرطوشي في إقامة السلطان، وطاعة أمره، لأن في صلاحه صلاح العباد والبلاد، وفي فساده فساد العباد والبلاد.. ولا يتمنى زوال السلطان، إلا جاهل مغرور[25].

إن إقامة السلطان في الأرض هي حكمة إلهية، وإرادة اقتضاها الحق، جل وعلا، في عباده، لذلك فالطرطوشي يصفها بالمنة العظيمة، والنعمة الجزيلة لإقامة الدين، وحفظ

النزاعات بين البشر وصيانة القيم، والمواثيق... وقد علل إقامة السلطان في الأرض، بأن الله جبل الخلق على حب الانتصاف، وعدم الإنصاف، ومثلهم بلا سلطان، مثل الحوت في الماء، يبتلع الكبير الصغير، فمتى لم يكن لهم سلطان قاهر، لم ينتظم لهم أمر، ولم يستقر لهم معاش[26].

وإذا كانت الطاعة والولاء أبرز وأهم واجبات الرعية نحو حاكمها، فإن الطاعة في "سراج الملوك"، ترتفع إلى مستوى الفرض أو الواجب، إذ "من إجلال الله، إجلال السلطان، عادلا كان أو جائرا، فالطاعة تؤلف شمل الدين، وتنظم أمر المسلمين"[27].

وهذا الإقرار اللامشروط بوجوب الطاعة على المحكومين، يعني من جهة أخرى سلب حق الرعية في ممارسة حقها الطبيعي في الاعتراض[28]، فليس لها "أن تعترض على الأئمة في تدبيرها، بل عليها الانقياد وعلى الأئمة الاجتهاد"[29]، وهو ما يعني أن أي نقض للطاعة، سيؤدي إلى هدم أركان الدولة ووحدة المجتمع، وفتح باب الفتنة[30]، وحسبه "جور ستين سنة، خير من هرج ساعة"[31].

إن ارتباط مفهوم رجل السلطة بالضرورة الوجودية، أساسه ـ أن السلطان ـ نظام الوجود، . ولأجل إثبات هذه الحاجة للسلطان، انتشرت تلك الحكمة التي تؤكد "أن الله يزع بالسلطان، أكثر مما يزع بالقرآن"، أي أن فعل السلطان كفعل "الضرورة" ومن أجل ذلك، احتل السلطان موقع القطب، ومنزلة المحور في المجتمع الإسلامي، "فمتى لم يكن لهم سلطان قاهر، لم ينتظم لهم أمر، ولم يستقم لهم معاش، ولم يتهن بالحياة"[32].

ولا غرابة إذا وجدنا بعد ما سبق، أن الطرطوشي يستخدم مفهوم السلطان، بمعنى النظام، حيث يقول: "لولا أن الله تعالى أقام السلطان في الأرض، يدفع القوي عن الضعيف، وينصف المظلوم عن الظالم، لأهلك القوي الضعيف، وتواثب الخلق بعضهم

على بعض، فلا ينتظم لهم حال، ولا يستقر لهم قرار، فتفسد الأرض ومن عليها". وهكذا إذا كان السلطان بمعنى النظام، فهناك إحساس عميق بمخاطر نقيضه، وهو الفوضى، "فإذا اختل أمر، دخل الفساد على الجميع. ولو جعل ظلم السلطان حولا في كفة، ثم جعل فساد الرعية وتظالمهم وهرجهم ساعة واحدة، إذا اختل أمر السلطان في كفة، كان هرج ساعة، أعظم وأرجح من ظلم السلطان حولا. وكيف لا، وفي زوال السلطان، أو ضعف شوكته، سوق أهل الشر، ومكسب الأجناد، ونفاق أهل العيارة" [33].

2. 2 السلم الاجتماعي غاية سياسية:

يقارن الطرطوشي بين منافع السلطان، ومضاره من جهة، وبين مظاهر الطبيعة وسلبياتها من جهة أخرى، وعليه، فالسلطان مثل "الرياح التي يرسلها تعالى نشرا بين يدي رحمته، فيسوق بها السحاب، ويجعلها لقاحا للثمرات.. وقد تضر بكثير من الناس، في برهم وبحرهم، وتخلص إلى أنفسهم، فيشكرها الشاكرون، وقد يتأذى بها كثير من الناس.... ومثاله أيضا مثال الليل الذي يسكن فيه الناس، ويستوحشه الفقراء منهم، ويتحرك فيه أهل الدعارة والفساد واللصوص. ومثاله كذلك، مثال النهار الذي جعله الله ضياء ونشورا، واكتسابا وانتشارا. وقد تكون فيه الحروب والغارات، والتعب والنصب ..."وهكذا كل جسيم من أمور الدنيا، يكون ضرره خاصا، ونفعه عاما، فهو نعمة عامة، وكل شيء يكون نفعه خاصا فهو بلاء عام، فلو كانت نعم الدنيا صفوا من غير كدر، وميسورها من غير معسور لكانت الدنيا هي الجنة التي لا نصب فيها ولا تعب"[34].

ضمن هذه الصيرورة المنطقية، يرشد الطرطوشي - في تصنيفه السياسي - إلى المسلك السياسي، في حال جور السلطان، وحلول الفتن.. وقد خص لهذا الغرض أكثر من باب من كتابه، كالباب الأربعين "فيما يجب على الرعية إذا جار السلطان"، والباب الثاني والثلاثين "في معرفة الصبر وجميل عواقبه"،...فسلطة رجل السياسة في مثل اتساع سلطة الطبيعة

القاهرة، وحيث وجب الصبر على أذى هذه الطبيعة، وجب بالمثل الصبر على أذى السلطان، اعتبارا لما ينطوي عليه عمله دائما من تداخل المضرة والمنفعة.. وخاصة ما يمثله هذا الرمز من معاني الوحدة والتماسك، والحفاظ على الذات. لذلك، عندما يقارن بين منافع السلطان، ومضاره من جهة، وبين مظاهر الطبيعة، بإيجابياتها وسلبياتها، من جهة أخرى، يستخرج حكما مفاده أن كل جسيم من أمور الدنيا، يكون ضرره خاصا، ونفعه عاما، فهو بذلك نعمة عامة، وهذه النعمة ليست إلا نعمة الاستقرار والوحدة. وكل شيء يكون نفعه خاصا، فهو بلاء عام. ومن ثم فليس من حق المحكومين الخروج على السلطان الجائر، ما دامت كفة المصالح، ترجح على كفة المفاسد، بوجود ذلك السلطان.

وبناء على هذه الرؤية المقاصدية، لم يبق أمام فقيهنا خيار سوى الدعوة إلى الاستمساك بالصبر، "فإذا جار عليك السلطان، فعليك الصبر، وعليه الوزر"[35]، بل إن الصبر لا يقتضي فقط كف اللسان، بل الجوارح أيضا عن نقده وفضحه، أو الدعاء عليه بقلة التوفيق، "لأن من قلة توفيقه ظلمه لك، فإن استجيب دعاؤك، فيه زاد ظلمه لك"[36]، وغاية ما يمكن أن يقدم له، جملة من النصائح، "فإن تبذل له النصيحة، وتخصه بصالح دعائها، فإن في صلاحه صلاح العباد، والبلاد وفي فساده فساد العباد والبلاد"[37]، وبذلك لم يعد من موقف تبديه الرعية من رجل السلطة، عادلا كان أو جائرا، سوى الصبر، وسيلة يتحقق بها المقصد الأسمى، ألا وهو الحفاظ على حالة السلم الإجتماعي.

ضمن هذه المعطيات التي سقناها، وخاصة ما تعلق منها بطبيعة المعالجة السياسية لإشكال المجتمع السياسي في المنظومة الفكرية الإسلامية، تبدو لنا تلك القفزة النوعية التي حققها التنظير الفقهي في معالجة المسألة السياسية، حيث إن الفقيه، لم يظل حبيسا لمفاهيم نظرية ـ مبدئية ـ، عديمة الصلة بالواقع السياسي الجديد، بل كان شديد الصلة بواقعه، حيث تعامل مع هذا الواقع، وسخر كل إمكانياته وآلياته الاجتهادية قصد استيعابه وتطويقه، فكان

العمل الفقهي، وهو يواكب جملة من المتغيرات، يتجه شطر التنظير للواقع السياسي الفعلي قصد استيعابه وتصحيحه، حفاظا على تماسك المجتمع الإسلامي... فهو موقف سياسي يحكمه منطق الضرورة، وفكرة المقاصد، وميزان الترجيح بين المصالح والمفاسد.

الإحالات:

[1] - محمد بن عبد الله بن عيسى المرّي، أبو عبد الله، المعروف بابن أبي زمنين فقيه مالكي، من الوعاظ الأدباء. من أهل إلبيرة. سكن قرطبة، ثم عاد إلى إلبيرة، فتوفي بها، سئل: لم قيل لكم بنو أبي زمنين؟ فقال: لا أدري.، جذوة المقتبس: 63.

[2] _ أصول السنة: 78.

[3] _ النساء: 59.

[4] _ أصول السنة: 78.

[5] _ النساء: 58.

[6] _ النساء: 58.

[7] _ أصول السنة: 78.

[8] _ رواه مسلم: (1846).

[9] _ أصول السنة: 80.

[10] _ أصول السنة: 78، رواه مسلم: 1829.

[11] _ أصول السنة: 78 -79، رواه البخاري 3496.

[12] ـ أصول السنة: 80.

[13] _ الجمعة: 9.

[14] _ أصول السنة: 81.

[15] _ أصول السنة: 81.

[16] _ أصول السنة: 82.

[17] ـ أصول السنة: 84.

[18] - محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري الأندلسي الطرطوشي، كني بأبي الوليد، نسب إلى مدينة طرطوشة عاصمة مملكة سرقسطة، ولد بطرطوشة سنة 451هـ وتلقى علومه الأولى من علماء عصره في الأندلس، وبعد تنقله بين الكثير من الأمصار الإسلامية تحصيلا وتدريسا

للعلم استقر في الإسكندرية وتصدى للتدريس بها، الصلة: ق 575/2، سير أعلام النبلاء: 492/19.

[19] ـ أنظر الآداب السلطانية: 9.

[20] ـ الآداب السلطانية: 37 -38، 50، 71 - 72 - 74، 91 -93، 181، 203 - 205.

[21] ـ الآداب السلطانية: 81 -82، جوانب من التفكير السياسي بالأندلس: 46.

[22] ـ سراج الملوك: الباب 303/12، الآداب السلطانية: 8 -9، الفكر لسياسي في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري: 158 - 159.

[23] ـ الآداب السلطانية: 19.

[24] ـ الآداب السلطانية: 187.

[25] ـ سراج الملوك: الباب 157/7.

[26] ـ سراج الملوك: الباب 156/7.

[27] ـ سراج الملوك: الباب 188/15 -189.

[28] ـ الآداب السلطانية: 21 - 198

[29] ـ سراج الملوك: الباب 188/15 -189.

[30] ـ الآداب السلطانية: 187.

[31] ـ سراج الملوك: الباب 157/7.

[32] ـ سراج الملوك: الباب156/7.

[33] ـ سراج الملوك: الباب 157/7.

[34] ـ سراج الملوك: الباب 160/8.

[35] ـ سراج الملوك: الباب 160/8.

[36] ـ سراج الملوك: الباب 345/40.

[37] ـ سراج الملوك: الباب 157/7.

لائحة المصادر والمراجع

لائحة المصادر:

- ✓ القرآن الكريم.
- ✓ أصول السنة، لابن أبي زمنين. دار الفرقان للنشر والتوزيع. القاهرة. 1428هـ. 2008م.

- ✓ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي. تح صلاح الدين الهواري. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. **1425**هـ **2004**م.
- ✓ سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي. تح. شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. **1990**م. ج**19**.
- ✓ صحيح مسلم، تحقيق فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الثراث العربي. بيروت. (د.ت).
- ✓ الصلة، في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، لابن بشكوال. نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. **2008**م.
- ✓ فتح الباري، بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني. تحقيق عبد العزيز بن باز. دار الفكر. بيروت. **1993**م.
- ✓ كتاب سراج الملوك، لمحمد بن الوليد الطرطوشي. تحقيق جعفر البياتي نشر. رياض الريس للكتاب والنشر. **1990**م.

لائحة المراجع :

- ✓ الآداب السلطانية، دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي، لعز الدين العلام. مجلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ع. **324**. **1427**هـ. **2006**م.
- ✓ جوانب من التفكير السياسي بالأندلس من خلال نماذج معينة، محمد رزوق. المجلة العربية للثقافة. ع.**27**. **1997**م. ص. **35** -**50**.
- ✓ الفكر السياسي في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري، في تشكيل الهوية السياسية في المغرب وتكريس الفتنة في الأندلس، لامحمد جبرون. دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الرباط. **2008**م.